للنبي صـــلى الله عليه وسلم ، ولطلب إرجاعه إلى مايشتهون من التأويلات الزائغة حال كونهم بمعزل عن هذه المنزلة العلية ، فإنه لايعلم تأويله إلا الله ومن وفقه من عباده الذين ثبتت أقدامهم ، ولم يتزلزلوا فى مزال الأقدام ، وعلى ماييناه فى معنى المتشابه ، فالوقف على قوله تعالى (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) و بعض الناس يقول : إن المتشابه هوماستأثر الله بعلمه ، أو مادل القاطع على عدم إرادة ظاهره ، ولم يدل على المراد به ، وعليه فالوقف على قوله تعالى : (إلاّ الله) وهما رأيان مشهوران .

وهانحن نشرع فى مقصودنا مستعينين بالله سبحانه وتعالى فنقول :

سورة فاتحة الكتاب

السورة بعض مترجم من كتاب الله تعالى أقله ثلاث آيات ، والفاتحة أول ما من شأنه أن يفتتح ، ثم أطلقت على أول كل شيء فيه تدرّج ، والتاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية أو مصدر بمعنى الفتح ، ثم أطلقت عليه تسمية للمفعول بالمصدر إشعاراً بأصالته كأنه نفس الفتح والكتاب كالقرآن : هو اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه ، المتعبد بتلاوته ، المتحدّى به ، المحتج بأبعاضه ، المرشد إلى سعادة الحياتين ، المنقول تواتراً ، وإنما اشتهر النقل عن سبع وعن ثلاثة ، لأنهم الرؤساء ، والصحيح أن أحكام القرآن من جواز الصلاة به وغيرها جارية فى الثلاثة الزائدة عن السبعة كالسبعة . أما السبعة فهم : نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم ، وحمزة والكسائى . وأما الثلاثة فهم : يعقوب ، وأبو جعفر ، وخلف . وأما ماوراء السبعة المتواترة ، والثلاثة الآحاد أى ماوراء العشرة فالصحيح أن مالم يثبت فيه صحة سنده ، وموافقته لواحد من المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، واستقامة وجهه فى العربية ولو بوجه ، فلا تجوز الصلاة به ، ولو كان مشهوراً ، وأمّا غيره فلا خلاف فى عدم جوازها به ، إنما الخلاف فى الافساد ، وهذا هو مراد القائل :

وكل ما وافق وجه النحو وكان للرسم احتمالا يحوى
وصَحَّ إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان

ولفظ السورة ليس من الاسم بل الاسم هو فاتحة الكتاب ، فلفظ السورة مضاف إلى العَلَم فى كل الأبعاض المترجمة ، فإضافته إلى فاتحة الكتاب مثلا من إضافة العام إلى الخاص ، وقبح هذه الاضافة إنما يكون عنداشتهار كون المضاف إليه فرداً من المضاف وفاتحة الكتاب عَلَم فى الشرع لهذا البعض الخاص ، ووجه تسميتها بفاتحة الكتاب أنها مفتتحة بحسب هذا الترتيب ، وهذه التسمية عنه صلى الله عليه وسلم بالتوقيف ، كما فى سائر أسماء السور ، وتسمى أم القرآن أيضا لأنها مبدؤه ، ولأن الأم لغة تطلق على أصل الشىء وعلى جزئه ، والمراد بالقرآن أو الكتاب فى هذا الاسم هو ماعدا الفاتحة من هذا المجموع ، ومعنى كونها مبدأه أنها أول جزء منه على الترتيب الوضعى أو النزولى على رأى ، وتسمى أيضاً أساسا لما بيناه فى وجه التسمية بفاتحة الكتاب و بأم القرآن ، و يصح فى وجه التسمية بأم القرآن أن يقال إن القرآن لكون المقصود منه معرفة المبدأ والمعاد ، وما به ينتظم المعاش مع طول وكثرة سوره وآياته يرجع إلى ثلاثة أبعاض : بعضه ثناء ، و بعضه أمر ونهى ، و بعضه وعد ووعيد ، وأما القصص والأمثال فمن مكملاتها ومتمماتها ، وفاتحة الكتاب مشتملة على الأبعاض الثلاثة إجمالا ، فإن قوله (الحَمْدُ لِلّهِ) ذكر بجميع الأثنية إجمالا ، وقوله (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) ذكر لجميع الأوامر والنواهى إجمالا ، إذلامعنى لعبادة العبدلله إلاامتثال أوامره ونواهيه ، فكأنه قيل إِيَّاكَ نَعْبُدُ بامتثال أوامرك ونواهيك ، وقوله (أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) ذكر لوعده ووعيده إجمالاً فإن إنعامه تعالى فى الآخرة يشمل جميع ما أعده لعباده من اللذائذ الجسمية والروحية ، وغضبه يندرج فيه جميع وعيداته ، فإنها ثمرات الغضب وهذه السورة مشتملة على هذه الأبعاض إجمالاً ، وهى مفصلة فى سائر السور بعدها ، فصارت تشبه الأم التى يندرج فيها الولد بلا ظهور تام ، ويظهر عند الانفصال منها ، ومرجعه إلى أن نظم القرآن منقسم إلى الأقسام الثلاثة ، وأن الفاتحة مشتملة عليها ، فإن

الثناء ، والأمر والنهى ، و بيان الوعد والوعيد إنما هو من قبيل الألفاظ ، والاشتمال هنامن اشتمال الكل على الأجزاء ، أولأن معانى القرآن إما علوم يقصد منها العلم فقط ، وإما أحكام يقصد منها العمل ، ومرجع جميعها إلى أمرين : سلوك طريق الحق اعتقاداً وعملاً ، والذى يترتب على هذا مشاهدة ما فى النشأة الثانية من المراتب الروحانية والجسمانية المعدة للسعداء اعتقاداً وفعلاً ، والمنازل المعدة للأشقياء إما أعتقاداً أوفعلا ، وهذه السورة تشتمل على هذين الامرين ، فإن سلوك الطريق المستقيم إنما يتم بالذكر والفكر والعبادة الخالصة لله ، وتفويض الأمر إليه فى جميع الأحوال والأهوال ، ويتضمن جميع ذلك قوله تعالى : ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ إلى آخر الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ، وقوله تعالى : أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ إلى آخر الضَّالِّينَ ، إشارة إلى مراتب السعداء ، ومنازل الأشقياء ، لأن المنعم عليهم من وُفِّقوا للجمع بين العلم والعمل ، والمغضوب عليهم العصاة والضالون الجاهلون بالله تعالى ، وهذا الوجه منظور فيه إلى معنى القرآن ، ومعنى الفاتحة بخلاف الوجه الأول كما سبقت الإشارة إليه ، وقد سبق أن القصص والأمثال مكملات .

وتسمى الوافية والكافية لما بينا ، وتسمى سورة الحمد والشكر والدعاء ، والوجه يرجع إلى مابينا ، وتسمى سورة تعليم المسألة أى تعليم طريق السؤال ، فان السائل هاهنا حمده أوّلاً ، ثم أثنى عليه ، ثم ذكر أن عبادته ليست إلاّ له ، والاستعانة ليست إلامنه ، ثم سأل فقدم على سؤاله أموراً يحسن تقديمها عليه ، وتسمى سورة الصلاة لطلب قراءتها بخصوصها فيها إما وجوبًا أو استحبابًا على خلاف بين الأئمة ، وتسمى سورة الشفاء ، وسورة الشافية ، ووجهه أنه ورد في الحديث أن فيها شفاء ، فصح إضافة الشفاء إليها أى هى سبب فيه أو هى هو مبالغة ، وتسمى السبع المثانى ، فقد روى عن أبى هريرة رضى الله عنه ، وأبى يعلى رضى الله عنه أن أم القرآن هى السبع المثانى ، وعن ابن عباس رضى الله عنهما فى قوله تعالى : (وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعاً مِنَ الْمَثَانِي) أنه قال : هى فاتحة الكتاب لأنها سبع آيات تثنى فى الصلاة أو لتكرر نزولها ، فقد روى أنها نزلت بمكة حين فرضت الصلاة ، و بالمدينة حين حولت القبلة . وهى مكية ، لأن المراد

بالسبع المثانى فى الآية الفاتحة ، وهذه الآية مكية بالنص الوارد عن ابن عباس رضى الله عنهما ، وتسمى سورة الكنز لما تقدم فى تسميتها بأم القرآن .

وأعلم أن الناس فى المكى والمدنى اصطلاحات ثلاثا أشهرها أن المكى ما نزل قبل الهجرة ، والمدنى ما نزل بعدها سواء نزل بمكة أو بالمدينة عام الفتح ، أو عام حجة الوداع ، أو فى سفر من الأسفار . الثانى أن المكى مانزل بمكة ولو بعد الهجرة ، والمدنى ما نزل بالمدينة ، وعلى هذا ثبتت الواسطة فما نزل بالأسفار لايطلق عليه مكى ولا مدنى . الثالث : المكى ما كان خطابا لأهل مكة ، والمدنى ما كان خطابا لاهل المدينة كما هو مبين فى محله .

بسم الله الرحمن الرحيم

اختلفت الأمة فى شأن التسمية فى أوائل السور الكريمة فقيل : إنها ليست آية من القرآن أصلا فى أوائل السور ، وهو مذهب مالك ، والمشهور من مذهب أبى حنيفة وقيل : إنها آية فذّة من القرآن أنزلت للفصل والتبرك ، وهو الصحيح من مذهب أبى حنيفة ، وقيل : إنها آية تامة من كل سورة صدّرت بها ، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين ، وعليه قراء مكة وفقهاؤها ، وهو المذهب الجديد للشافعي ، وهذه الاقوال الثلاثة هى المشهورة ، والاتفاق على إثباتها فى المصاحف بخط المصحف مع الاجماع على أن مابين الدفتين كلام الله ينفى القول الأول ، ويثبت القدر المشترك بين الأخيرين من غير خصوصية لأحدهما والأحاديث المشهورة ، وهى ماروى عن ابن عباس رضى الله عنهما من أن : « مَنْ تَرَكَهَا فَقَدْ تَرَكَ مِائَةً وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ » وما روى عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قال : « فَاتِحَةُ الْكِتَابِ سَبْعُ آيَاتٍ أُولاَهُنَّ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ » وما روى عن أم سلمة من « أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ قَرَأَ سُورَةَ الْفَاتِحَةِ ، وَعَدَّ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ آيَةً » . وإن دلّ كل واحد منها على نفى القول الثانى

فليس شيء منها نصا فى إثبات الثالث ، أما الأول فإنه لايدل إلا على كونها آيات من كتاب الله متعدّدةً بتعدد السور ، وأما الثانى فسا كت عن التعرض لها فى باقى السور ، وأما الثالث فناطق بخلافه ، وهناك أقوال أخر ضربنا صفحاً عن ذكرها لعدم الدليل عليها . و باؤها متعلقة بمحذوف يعينه الفعل المصدّر بها كما فى تسمية المسافر عند الخلول والارتحال ، و بالجملة يضمر كل فاعل ماجعل التسمية مبدأ له ، وهذا عام يشمل قول الله تعالى (بسم الله مجراها) « و بسم الله وَلَجْنا و بسم الله خرجْنا » ولا يجعل متعلقها أبداً إلا فى موضع البداءة ، فجعل المتعلق هنا أبداً ليس له مطابق ، أى لايوجد فى الاستعمال تعلق التسمية بالابتداء دائما بخلاف تعلقها بما تجعل بداءة له فإنه موجود ، وادعاء أن فيه امتثالاً للحديث من جهة اللفظ والمعنى معاً ، بخلاف جعله بحسب المقام ، فإن فيه امتثالا بحسب المعنى فقط ، فجوابه أن مدار الامتثال هو البدء بالتسمية لا تقدير فعله ، إذ لم يقل فى الحديث كل أمر ذى بال لم يقل فيه أو لم يضمر فيه أبداً . وتقديم المعمول هاهنا أوقع بخلاف قول الله تعالى : (اُقْرَأْ بِسْمِ رَبِّكَ) فإن تقديم العامل فيه أوقع وللدلالة على الاختصاص والتعظيم لأن المشركين كانوا يبتدئون بأسماء آلهتهم بقصد التبرك ، فوجب على الموحد أن يقصد قطع شركة الأصنام فهو قصر إفراد ، وأيضاً لموافقة الوجود فإن اسمه تعالى فى نفسه و إن كان مقدمًا فى الوجود على القراءة ، لكنه إذا أخذ بوصف كونه معمولا يكون مؤخراً عنها ، لأن وجود المعمول من حيث هو معمول إنما يكون بعد وجود العامل ، فيكون التأخر أيضاً موافقاً للوجود ، إلا أن التقديم أوفق لكونه بالقياس إلى ذات الاسم من غير ملاحظة وصف زائد عليه .

ولما كانت هذه السورة مقولة على ألسنة العباد صح التبرك والاستعانة ، لأنهما لا يصحان بالنسبة له تعالى ، ومثال ذلك ما إذا أمرك إنسان بكتابة رسالة من جهته إلى غيره ، فإنك تكتب كتبت هذه الأحرف ، وإنما تفعل هذا على لسان آمرك ليعلموا كيف يتبرك باسمه تعالى ، ويحمد على نعمه ، و يسأل من فضله ومعنى الباء هنا إما الاستعانة أو الملابسة ، والمعنى على الأول أن الفعل لايعتدّ به شرعًا مالم يصدّر باسم الله سبحانه وتعالى ، وعلى الثانى اقرأ متلبساً

باسم الله تعالى ، على جهة التبرك ، وليس المراد أنه يتبرك ويستعين باسم من أسماء الله تعالى ، بل المراد أن يقول هذه العبارة (بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ) فإن القرآن يرشدنا بأننا فى افتتاح أعمالنا نأتى بها ، فمعنى بسم الله الرحمن الرحيم فى هذا المقام أقرأ بأمره وله لا إلى غيره ، ولا أعمل مستقلا بنفسى ، فلولا مامنحنى من القوة على عملى لم أستطع أن آتيه ، وبعبارة أخرى إننى أعمل عملى متبرئاً من أن يكون باسمى، بل هو باسمه تعالى فإننى استمد القوة والعناية منه تعالى فجميع ماأقرؤه من الآيات هو لله ، ومنه ليس لأحد غيره فيه شىء وإنما لم يقل بالله الرحمن الرحيم للفرق بين اليمين والتيمن ، أو لبيان ماهو المراد بالاستعانة ههنا ، فإنها تكون تارة بذاته ، وهى طلب المعونة على إحداث الفعل ، وهى المطلوبة فى إياك نستعين ، وتارة أخرى باسمه عز وجل ، وهى طلب المعونة فى كون الفعل معتدًّا به شرعاً ، فإنه مالم يصدّر باسمه تعالى يكون بمنزلة المعدوم . ولما كانت كل واحدة من الاستعانتين حاصلة وجب تعيين المراد بذكر الاسم ، وإلا فالمتبادر عند الإطلاق سيما عند الوصف بالرحمن الرحيم هى الاستعانة الأولى ، فتعين ذكر اسم. رُبَّ قائل يقول : لو ترك لفظ الاسم والوصف المذكور وقيل بالله وأريد به هذا اللفظ الجليل حصل المقصود مع الاختصار . نقول له: المقصود التبرك بجميع أسمائه تعالى إجمالا ، وإحضار الواجب تعالى وتقدس بجميع صفاته ونعمائه ، والتوجه إلى جناب القدس ، والباء وسيلة إلى ذكر الاسم على وجه يشعر بجعله مبدأ للفعل ، فاندفع ما أورده بعضهم من أن الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسمه تعالى لأن الباء ولفظ اسم ليس شىء منهما اسمه تعالى . والخلاصة أن ذكر الاسم يشير إلى الاستعانة الثانية ، وذكر الوصف يشير إلى الاستعانة الأولى ، والجمع بينهما مطلوب فى هذا المقام مع جعل الاستعانة الثانية مقدمة لاقتضاء المقام ذلك أيضاً ، فما أجمل هذا الجمع وما أحسنه ! فسبحان الحكيم فى تنزيله . والاسم لغة ما كان دليلا على المسمى من لفظ أوصفة أوفعل ، وهو بهذا المعنى غير المسمى قطعاً وهو المتبادر فى الاستعمال ، وقال الأشعرى : إنه تارة يكون عين المسمى كالذات

والموجود ، وتارة يكون غير المسمى كالخالق ، فإن المسمى الذات والاسم خلقه الذى هو غيره ، وتارة يكون لاغيره ولا عينه كالعالم ، فإن المسمى ذاته والاسم علمه الذى ليس عينه ولا غيره . والكلام فى أنه مشتق وفى وزنه مشهور . و(اللهُ) علم لذاته العلية ليس له أصل واشتقاق ، بل هو علم لذاته تعالى ابتداء لأنه يوصف ولا يوصف به ، فإن لفظ الجلالة يجعل موصوفا لأسمائه تعالى ، ولا يجعل وصفاً لشىء من أسمائه تعالى ، وهو مختص بذاته تعالى بحيث لا يطلق على غيره فيكون عَلَماً للذات ، وكما أن قيام الصفة فى الخارج بالموصوف يحتاج إلى وجود الموصوف ، كذلك إجراء الصفات عليه فى الألفاظ يستدعى وجود الاسم الدال على ذاته تعالى ، إذ الوجود اللفظى بمثابة الوجود العينى ، ولو كان مشتقاً كالرحمن مثلا لكان مدلوله المعنى دون الذات المعينة ، فهو لايمنع الشركة ، وإن اختص فى الاستعمال بذاته تعالى بخلاف ما إذا كان عَلَماً فإنه يكون مدلوله الذات المعينة ، وإن كان تعقله كليا ، فإن تعقل الجزئى بوجه كلى لايستلزم كلية المعلوم ، يؤيده ماقيل فى عموم الوضع ، وخصوص الموضوع له ، وإن كان مدلوله المعنى دون الذات لم يكن لا إله إلا الله مفيداً للتوحيد ، كيف وأجمعوا على إفادته للتوحيد بخلاف لا إله إلاالرحمن ، وقيل : مشتق من أله ، أومن وله ، أومن لاه : إذا احتجب ، والصواب أنه فى الأصل وصف لكنه غلب فى الاستعمال عليه بحيث لايستعمل فى غيره . و(الرَّحْمٰنُ الرَّحِيمُ) مشتقان من الرحمة ، ومعناها هنا التفضل والإحسان أو إراداتهما من إطلاق اسم السبب بالنسبة إلينا على المسبب ، والأسماء التى لله تعالى تؤخذ باعتبار الغايات دون المبادئ التى هى انفعالات ، فإن الرحمة معنى يلمّ بالقلب يبعث صاحبه على الإحسان إلى غيره ، وهذا المعنى محال على الله سبحانه وتعالى فهو منزه عن الآلام والانفعالات ، وليس الرحمن والرحيم بمعنى واحد حتى يكون الجمع بينهما لمجرد التأكيد كما قيل : لأن فى الرحمن مبالغة باعتبار الصيغة ، ومبالغة باعتبار زيادة البناء ، فيكون معناه ذو الرحمة البالغة غاية الكمال ، فلابد أن يكون منعما حقيقيا إذ لو احتاج فى إنعامه إلى غيره لم تكن رحمته بالغة غايتها ، والرحيم : وصف للمبالغة أيضا لكنه ليس بالمثابة

الأولى ، فكأنه يقول : الرحمة كلها منه أصولها وفروعها ، والمراد بالأصول نعمة الإيجاد ونعمة الإمداد ، والمراد بالفروع ما للعبد فيه مدخلية بوجه مّا كسباً أو تأثيراً ، وتقديم الرحمن على الرحيم حينئذ واضح جدا ، لأن المراد بالرحمن المنعم بالأصول ، والمراد بالرحيم المنعم بالفروع كما بينا ، والرحيم ليس دليلا و إنما هو تابع للرحمن مكمل ، ولذلك صح وصف غيره به ، فالمعنى أن الرحمة أصولاً وفروعا منه ، ولذلك قال : (وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ) حتى شملت نفسها بالاتساع الذى ليس مثله شيء ، ومعنى بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ أن جميع مافى الكتاب من الآيات والأحكام وتوابعها هوالله ، ومن الله ، لالغيره ولا من غيره ، و إنزاله لهذا الكتاب على وجهه الذى هو عليه رحمة منه بالغة أقصاها لأنه هوالمنعم لامنعم سواه ؛ لأن من عداه طالب للعوض يريد الثواب أوالثناء ، أو يريدإزالة ألم رقة قلبه الحاصلة له بمشاركة الجنسية كمن تصدّق لإزالة ألم الرقة التى فى قلبه ، ولأنه كالواسطة ، وليس منعماً على الحقيقة لأنه ليس له إلا الإيصال كسباً أو خلقاً ، فهو فاعل فى الجملة ، وهذا الإيصال لما كان موقوفا على أمور هى مخلوقة لله تعالى من غير مدخلية للعبد صار العبد كالواسطة ، وأيضاً ذات النعم من خلق الله تعالى و إيجاده بناء على أن الماهية مجعولة ، أو صيرورتها موجودة بناء على أن الماهية غير مجعولة ، وأثر الفاعل فيها اتصاف الماهية بالوجود على معنى أن الذى للفاعل هو هذه الحالة التى بين الماهية والوجود ، وهو معنى الاتصاف المراد هنا ، وهذا كله من الله تعالى ، وأيضاً التمكن من الانتفاع بالنعمة من الله تعالى إلى آخر ما لا يمكن عده من الآلة والشروط ، فهو المنعم حقيقة .

(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) الحمد هو الثناء ، أى الذكر الجميل على جميل اختيارى نعمة أو غيرها ، والمراد بالاختيارى ما يكون صادراً عن المحمود بالقصد والاختيار ، فحمد الله على صفاته سواء كانت عين الذات أو غيرها محمول على تنزيلها منزلة الاختيارية فى استقلال مَبْدَئِها ، أو باعتبار ترتب الآثار الاختيارية عليها ، أو معنى الاختيارية أن يكون المحمود فاعلا بالاختيار ، و إن لم يكن مختاراً فى المحمود عليه . والمدح هو الثناء على

الجميل مطلقاً ، ورأى بعضهم أنهما بمعنى واحد . والشكر فى مقابلة النعمة ، وقد يكون قولا وعملا واعتقاداً ، والذم يناقض الحمد والمدحَ أيضاً ، والكفران يناقض الشكر . وتعريف الحمد للجنس ، ومعناه الإشارة إلى تخصص حقيقة الحمد به تعالى ، وتخصيص الحقيقة به يستدعى تخصيص جميع أفرادها به ، بناء على تنزيل تلك الأفراد ودواعيها منزلة العدم فى المقامات الخطابية ، فالمعنى حقيقة الثناء ثابتة لله ، فجميع أفرادها ثابت له ، والحمد مصدر ، والمصادر شاع استعمالها منصوبة بإضمار الفعل ، وعدل هنا إلى الرفع لقصد إفادة العموم والدوام ، أما الدوام فلأن الجملة الفعلية تدل على التجدد لدخول الزمان فى مفهومها فلا تفيد الدوام ، والدوام هنا مقصود ، وأما العموم فلأن الجملة الفعلية يمتنع قصد العموم فيها لدلالة الفعلية على نسبة الفعل إلى الفاعل المعين ، وكما يصح أن تكون اللام للجنس يصح أن تكون للاستغراق ، فتكون جميع أفراده لله تعالى ، إذ الحمد وإن كان بحسب الظاهر منسوبًا إلى غير الله تعالى كسباً أو خلقاً لكنه فى الحقيقة كله لله تعالى ، فهو ادعائىّ بالنسبة للظاهر ، حقيقى بالنظر للحقيقة ؛ لأنه مامن خير إلا وهو موليه بغير واسطة أو بواسطة (وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ) وإنما لم يقل المدح لله مع صحته أيضاً ، لأن الحمد فيه إشعار بأن قائله مقرّ بأن إله العالم ليس فاعلا بالإيجاب لأن المحمود فاعل بالاختيار للمحمود عليه على ماقدّمنا ، وفيه إشارة إلى أنه حى قادر مريد عالم لأن الفعل الاختيارى لايصدر إلا عمن هو كذلك ، وهذه الجملة (الْحَمْدُ لِلَّهِ) خبرية ، ولكنها مستعملة لانشاء الحمد ، فأما معنى الخبرية فهو إثبات أن الثناء الجميل فى أى أنواعه تحقق فهو ثابت لله ، وراجع إليه على ماقدمنا ، وأما معنى الإنشائية فهو أن الحامد جعلها عبارة عما يريده من الثناء على الله تعالى وقت نطقه بهذه الجملة وجعلها دالة على هذا المراد . (رَبِّ الْعَالَمِينَ) الرب فى أصل اللغة مصدر بمعنى التربية ، ويجىء بمعنى المالك ، والسيد ، والمنعم ، والمصلح ، والصاحب ، ولكن المعنى الأول يتبادر عند الاستعمال ، فهو أمارة الحقيقة ، وهو المناسب للمقام . والتربية تبليغ الشىء إلى كماله شيئاً شيئاً ، ووصف الفاعل به مبالغة ، ووجه مناسبة هذا المعنى

للمقام أن التربية أجل النعم بالنسبة إلى المنعم عليه ، وأدل على كمال علمه تعالى وقدرته وحكمته يدلك على هذا التفكر فى تربية النطفة ، وجعلها إنسانا كاملاً ، وأوفى بحق الشكر ، ولذا قال بعض الأفاضل علم الله تواتر نعمه على عباده ، وغفلتهم عن القيام بشكره تعالى ، فأوجب عليهم فى العبادة التى تتكرر عليهم فى اليوم والليلة قراءة رب العالمين ليكون قياما بشكره ، و إن تعللوا عنه ، وأبوا ذلك فهى أحرى بالذكر فى مقام تخصيص الحمد به تعالى ، ولأنه يلتئم الكلام على هذا كل الإلتئام كأنه حمد أوّلا باعتبار كونه موجداً ربًّا ، ثم باعتبار إفاضة النعم حالاً ومآلا باعتبار العود إليه للجزاء فاستغرق الحامد فى بحر مشاهدته ، وانقطع عما سواه لأنه علم أنه فى جميع الأحوال فى المعاش والمعاد محتاج إليه تعالى فخاطبه بقوله : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) ، و بعبارة كأنه حمد أولاً باعتبار كمال ذاته وصفاته ، ثم باعتبار إحسانه العاجل ، ثم باعتبار إحسانه الآجل ، ثم باعتبار الخوف من كمال سطوته ، ولا شك أن الذى يحمد فى الدنيا إنما يكون كذلك لأجل أحد هذه الوجوه اه .

ونقلت عبارته برمتها لحسنها ، واشتمالها على المناسبة الكاملة للمقام ، ولفظ الرب لا يطلق فى اللغة بدون التقيد بالإضافة إطلاقا مستفيضاً على غيره تعالى ، وأما فى الشرع فإطلاقه مقيداً بالإضافة إلى المكلف مكروه ، فقد ورد فى الخبر الصحيح : « لاَ يَقُلْ أَحَدُكُمْ أَطْعِمْ رَبَّكَ وَاسْقِ رَبَّكَ » ولا كراهة فى إضافته إلى غير المكلف كرب ، الدار (وَالْعَالَمِينَ) جمع عالَم جُمِعَ جَمْعَ المذكر العاقل تغليباً ، والمراد به جميع الكائنات الممكنة ، والعالم بوزن فاعَل الذى يجىء كثيراً فى اسم الآلة كالطَّابَع والخاتم والقالب ، وكأن بناءه على هذه الصيغة لأنه كالآلة فى الدلالة على صانعه ، وهو كل ماسوى الصانع من الجوهر أو الأعراض ، أى كل وحد من هذه الاجناس ، ومجموعها أيضا فهو اسم للقدر المشترك بينهما ، وذلك لانه يطلق على المجموع ، وهو الشائع ، وعلى كل واحد منها فيقال : عالم الحيوان ، وعالم النبات ، ولايطلق على كل فرد منها ، فلا يقال : عالم زيد ،

و إنما قلنا ماسواه من الجواهر والأعراض لإخراج صفاته تعالى عند القائلين بوجودها زائدة على الذات ، ولإخراج المعدومات ، و إنما كانت دالة على صانعها ، لأنها ممكنة وكل ممكن مفتقر فى وجوده إلى مؤثر واجب لذاته ، وكل مفتقر فى وجوده إلى مؤثر واجب لذاته يدل على وجوده ؛ فالجواهر والأعراض يدل وجودها على وجود مؤثر واجب لذاته ، و إيثار صيغة الجمع لبيان شمول ربوبيته تعالى لجميع الأجناس ، والتعريف لاستغراق كل منها بأسرها إذ لو أفرد لربما توهم أن المقصود بالتعريف هو الحقيقة من حيث هى ، أو استغراق أفراد جنس واحد على الوجه الذى أشير إليه فى تعريف الحمد ، وحيث صح ذلك بمساعدة التعريف نزل العالَم و إن لم يطلق على آحاد مدلوله منزلة الجمع ، حتى قيل إنه جمع لاواحد له من لفظه ، فكما أن الجمع المعرف يستغرق آحاد مفرده ، و إن لم يصدق عليها كما فى قوله تعالى : (وَاللهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ) أى كل محسن ، كذلك العالَم يشمل أفراد الجنس المسمى به ، و إن لم يطلق عليها كأنها آحاد مفرده تقديراً ، ومن قضية هذا التنزيل تنزيل جمعه منزلة جمع الجمع ، فكما أن الأقاويل يتناول كل واحد من آحاد الأقوال يتناول لفظ العالمين كل واحد من آحاد الأجناس التى لاتكاد تحصى . واعلم أن عدم إطلاق لفظ العالَم على كل واحد من تلك الآحاد ليس إلاّ باعتبار الغلبة والاصطلاح ، وأما باعتبار الأصل فلا ريب فى صحة الإطلاق قطعاً ، فإنه كما يستدل على الله تعالى بجميع ماسواه ، وبكل جنس من أجناسه يستدل عليه تعالى بكل جزء من أجزاء ذلك المجموع ، وبكل فرد من أفراد تلك الأجناس لتحقق الحاجة إلى المؤثر الواجب لذاته فى الكل ، فإن كل ماظهر فى المظاهر مما عزّ وهان وحضر فى هذه المحاضر كائناً ما كان دليل على الصانع المجيد ، وسبيل واضح إلى التوحيد . فشمول ربوبيته عزّ وجل للكل قد ظهر وَبَانَ فصار لاحاجة له إلى البيان ، إذ لاشىء مما حواه الإمكان والوجود من العلوى والسفلى ، والمجرد ، والمادى ، والروحانى ، والجسمى ، إلا وهو فى ذاته بحيث لو فرض انقطاع آثار التربية عنه آنا واحداً ، لما استقر له قرار إلاّ فى مهاوى

العدم والبوار ، ولكن الفيض عليه من الفيوض المتعلقة بذاته تعالى ، ووجوده وصفاته وكمالاته ، مما لايفى به التعبير ، ولا يعلمه إلا العليم الخبير ، لأنه كما لايستحق الوجود لذاته ابتداء لايستحقه بقاء ، فكما لايتصور وجوده مالم يَنْسدَّ عليه جميع أنحاء عدمه الأصلى كذلك لايتصور بقاؤه مالم ينسد عليه جميع أنحاء عدمه الطارئ ، لأن الدوام من خصائص الوجود الواجب ، وظاهر أن مايتوقف عليه الوجود قسمان بالحصر العقلى ، إمَّا أمور وجودية وهى المعبر عنها بالعلل والشرائط ، وهي متناهية لوجوب تناهى مادخل تحت الوجود ، و إمَّا أمور عدمية وهى المعبر عنها بارتفاع الموانع ، وهى غير متناهية إذ لااستحالة فى أن يكون لشىء واحد موانع غير متناهية يتوقف وجوده أو بقاؤه على ارتفاعها أى أى بقائها على العدم مع إمكان وجودها فى نفسها ، و بقاء تلك الموانع التى لاتتناهى على العدم تربية لذلك الشىء من وجوه غير متناهية ؛ فآثار تربيته عزّ وجل لكل فرد من أفراد هذه الأجناس فى كل آن من آنات الوجود غير متناهية ، فسبحانه ماأعظم سلطانه ، شأنه لايضاهى ، و إحسانه لايتناهى ، نحن فى معرفته حائرون ، وفى إقامة مراسم شكره قاصرون . اللهم اهدنا إلى معرفتك ، وهبنا التوفيق لشكر نعمك ، لانحصى ثناء عليك نستغفرك ونتوب إليك ، وأطلنا الكلام فى هذا المقام ولخصنا فيه عبارات الأئمة الأعلام ، لموافقته المقام مع حسن أسلوبه ووفائه بالمرام ، اللهم اهدنا سواء السبيل . و بعض من الناس يرى أن العالَمين مراد به الناس فقط لأن كل واحد منهم عالم من حيث اشتماله على نظائرها فى العالم الكبير ، وتفصيله ماذكره الشيخ محيي الدين قدس الله سره ، ووضحه الإمام عبد الحكيم على تفسير البيضاوى توضيحا تامًا يطول بنا الكلام بذكره ، ونرى أنه قصر من غير دليل ، بل الدليل على عمومه كما قدمنا فلهذا ضربنا عنه صفحاً وأشرنا إليه ليعلم أن هنا شيئاً قاصراً .

(الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ) صفتان له تعالى كررا لتعليل استحقاق الحمد كما ستراه إن شاء الله تعالى ، و إيرادهما عقب التربية للعالمين للإيذان بأنه تعالى متفضل بها فاعل بمقتضى رحمته السابقة من غير وجوب عليه و بأن هذه التربية واقعة على أحسن مايكون ، فليس فى

الإمكان أبدع مما كان ، والاقتصار على نعته تعالى بهما فى التسمية ، لأنه المناسب لحال المتبرك ، المستعين باسمه سبحانه وتعالى ، والموافق لقصده ووصفه تعالى بأنه الرحمن الرحيم على مابينا ، وأن رحمته سابقة لاينافى أنه يعاقب المسىء ، ويجرى الظالم ، لأن هذا من الرحمة أيضا عند النظر الدقيق ، لأن فيه تربية لهم ، وإرشاداً لعدم وقوعهم فيما يخرجهم عن الجادة التى بينها لهم ، وفى الوقوف عند الحدود تكون سعادتهم ، فمن الرحمة بهم بيان العقاب ووقوعه (وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ) ، ولابد للوالد الرءوف من الترغيب والترهيب والعقوبة عند اقتضائها (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) تأخير هذه الصفة عن الصفات الأول ظاهر جلى وقرئ : مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ من المُلْك الذى هو السلطان والقدرة على التصرف التام بالأمر والنهى ، وقرئ مَلْكِ يَوْمِ الدين بتسكين اللام ، إما مخفف مَلِك أو مالك ، وقرئ مَلَكَ على أنه فعل ماض ، وكلها دائرة بين الملك والمُلك ، وكل يشهد له القرآن فللأولى (يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا) وللثانية : (لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ) والترجيح بين القراءات نكف عنه لأن الأبلغية على كل ، فدعوى أن الأولى أبلغ أو أن الثانية أبلغ خروج إلى مالم يقم عليه دليل . ويوم الدين أى الجزاء ، وفى اختيار يوم الدين على يوم القيامة وسائر الأسامى لإفادة العموم لأن الجزاء يتناول جميع أحوال القيامة إلى السرمد . واليوم عرفا عبارة عما بين طلوع الشمس وغروبها من الزمان ، وشرعا عبارة عما بين طلوع الفجر الثانى وغروب الشمس من الزمان ، والمراد هنا مطلق الزمان لأن الجزاء الأخروى ليس مقدرا بهذا المقدار فقط ، والاستعمال الكثير جرى على أن الشىء العظيم يضاف إلى اليوم : كيوم بعاث ، ويوم الشعثمين ، ويوم الخندق ، ويوم الأحزاب ، وهكذا . وسمى يوما مع أنه كألف سنة لسرعة تقضيه والقضاء فيه ، فكأنه يوم ، وإضافة مالك إلى يوم على الاتساع ، ومعنى الاتساع ألا يقدر معه فى ، فينصب نصب المفعول به أو يضاف إليه ، وإنما لم نجعل الإضافة بمعنى فى مع كونها رافعة لمؤنة الاتساع ، رعاية لفخامة المعنى ، لأن كونه مالكا ليوم الدين كناية عن كونه مالكا فيه الأمر كله ، لأن تملك

الظرف من حيث هو ظرف يستلزم تملك مافيه ، فهو أبلغ لكونه كدعوى الشيء بالبينة ولعدم احتماله التخصيص ، بخلاف ما لو قيل مالك الأمر فى يوم الدين ، ولهذا لم تجعل الإضافة لامية أيضا ، وتخصيص الدين من بين سائر ما يقع فيه من القيامة ، والجمع والحساب لكونه أدخل فى الترغيب والترهيب ، فإن ما ذكر من القيامة وغيرها من مبادى الجزاء ومقدماته ، وصح وقوع مالك يوم الدين صفة للمعرفة ، لأن المراد هنا الاستمرار الثبوتى ، ويوم الدين ، وإن لم يكن مستمرا فى جميع الأزمنه ، إلاَّ أنه لتحقق وقوعه وبقائه أبدا أجرى مجرى المتحقق المستمر ، ويجوز أن يراد بمالك معنى المضى بهذا الاعتبار كما تشهد به القراءة الثانية ، وتخصيص هذا اليوم بالإضافة إليه إما لتعظيمه وتهويله أو لبيان تفرده تعالى بإجراء الأمر وانقطاع العلائق غير الحقيقية بين الملاك والأملاك حينئذ بالكلية ، ووصفه تعالى بهذه الأوصاف من كونه ربّا للعالمين بمعنى أنه أوجدهم مربيا لهم ، منعما عليهم بالنعم كلها أصولها وفروعها عاجلها وآجلها ، وأنه مالك للأمور فى يوم الجزاء ثوابا وعقابًا للدلالة على أنه هو المستحق للحمد دون غيره ، فلا يستحقه على الحقيقة غيره ، فغيره منزل منزلة العدم لنقصانه فى إسداء النعم ، ووجهه أن ترتيب الحكم على هذه الأوصاف يؤذن بالعلية ، ومعلوم أن هذه الأوصاف لا توجد فى غيره فيكون مختصا بالحمد لأن سببه مختص به ، وليدل بالمفهوم على أن من لم يتصف بهذه الأوصاف لا يستحق أن يحمد ، فمنطوق الكلام يفيد قصر الحمد عليه ، ومفهومه ينفى عن غيره استحقاق الحمد .

فَالْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، فهو دليل على التخصيص الذى فى قوله : إياك نعبد . ونحن نوضح كيفية دلالة الأوصاف المذكورة على أنه الحقيق بالحمد ، فنقول : هذه الأوصاف بعد اشتراك مجموعها فى علية استحقاق الحمد ينفرد كل واحد منها بإفادة شيء من ذلك الحكم أعنى اختصاصه بالحمد ، فقوله رب العالمين لبيان ما هو الأصل فى استحقاق الحمد ، أعنى الإيجاد والتربية ، فإنهما أصل النعم وأعظمها ، وقوله الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ للدلالة على أنه تعالى متفضل بهذا الإنعام يفعله لا لعوض ، ولا لغرض ، مختار

فيه ، وقوله : مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ يجعل اختصاصه سبحانه وتعالى بالحمد متحققاً ثابتاً بحيث لا يشوبه شائبة توهم شركة الغير أصلاً ، وذلك لأن هذا الوصف لا يقبل الشركة بوجه ما ، لا حقيقة ولا ظاهراً ، وقد جعل جزء لعلة استحقاقه الحمد ، فيكون مجموع العـــلة مختصا به تعالى بحيث لا تتوهم الشركة فيه ، فيفيد تحقيق الاختصاص . (إِيَاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) لما ذكر التالى المولى جل ذكره ، وذكر أوصافه العظام التى أوجبت أكمل تميز وأتم ظهور ، بحيث تبدل خفاء الغيبة بجلاء الحضور استدعى استعمال صيغة الخطاب للإعلام بأنه بمد التأمل فيما سلف من تفرده تعالى بذاته الأقدس ، المستوجب المعبودية وامتيازه بذاته عما سواه بالـكلية ، واستبداده بجلائل الصفات وأحكام الربوبية ، المميزة له عن جميع ما عداه ، وافتقار ما عداه إليه ابتداء وبقاء على ما بينا ينبغى أن ينتقل من رتبة البرهان إلى طبقة العيان ، فينتقل إلى معالم الشهود ، ويلاحظ نفسه حاضراً فى حظيرة القدس كأنه واقف بين يدى مولاه ، وهو يدعو بالخضوع والإخبات ، ويقرع بالضراعة باب المناجاة ، قائلا : يامن هذه شئون ذاته وصفاته نخصك بالعبادة والاستعانة ، فإن كل ما سواك كائنا ما كان بمعزل من استحقاق الوجود ، فضلا عن استحقاق أن يعبد أو يستعان ، ولعله لهذا اختصت هذه السورة الـكريمة بطلب قراءتها فى كل ركعة من الصلاة ، التى هى مناجاة العبد لمولاه ، ومكان التبتل إليه بالـكلية ، والاختصاص بالعبادة ، وإن كان مستفادا من التقديم ، ولو مع الغيبة بأن يقال : إِيَّاهُ نَعْبُدُ إلاّ أن الخطاب أدلّ عليه ، لأنه يفيد الاختصاص مع الاستدلال عليه ، لأنه أدخل فى التميز وأعرف فيه ، فكان تعليق العبادة تعليقاً بلفظ المتميز بتلك الصفات ، فيشعر بالعلية ، وفى الانتقال من الغيبة إلى الحضور بيان لمبادى حال العارف ومنتهاه ، لأن فى الغيبة بيان المبادى ، وفى الخطاب إشارة إلى المنتهى ولا شـــك أن الأوصاف المتقدمة بيان للمبادى والوسائل للمعرفة أى العلم بالوجود ، وأما وسائل السلوك الذى هو تهذيب الظاهر عن الأفعال الذميمة والباطن عن الأخلاق

الرديئة ، فهى استعمال الشرائع الظاهرة والنواميس الإلهية ، ومنتهاه التحلى بالأخلاق الحسنة ، ومبادى أحوال العارف الذكر والفكر ، ولهذه المناسبة نريد أن نقول فى هذا المقام الشريف كلاماً نفيساً لبعض الأفاضل فيه :

لا شك أن الإنسان مستعد لتجلى الحق تعالى ، ومشاهدته إلا أنه لنقصه فى وقت الصِّبا و إلفه بالمحسوسات وتقوية القوة الشهوية والغضبية بجذب الملائمات ودفع المنافرات تراكمت عليه ظلمة الأخلاق الذميمة النفسانية والصفات الشهوانية وتعلقات الكونين ، وصار بسبب ذلك مستوحشا عن الله عز وجل معرضاعنه بالكلية ، بحيث لا يمكنه تفريغ نفسه عما عداه ساعة ، والتوجه إليه لمحة فكيف المشاهدة ؟ ولما كان علاج كل شىء بضده أمره بالذكر ، فإنه إذا دام عليه مع حضور القلب وقطع الوساوس أنس به وانغرس فى قلبه حب المذكور وحصل له فراغ القلب عما سواه ، وحينئذ يصير مستعدا للفكر الذى يورث المعرفة وكمال المحبة إذ لابد له من فراغ القلب ، فإنه عبارة عن إحضار المعرفتين لتحصيل معرفة ثالثة ، والمراد بالمعرفة العلم الذى يورث الحال ، وخدمة الجوارح ، لا مجرد التصور كما هو اصطلاح أرباب الاستدلال ، ومجالُ التفكر الذى يثمر معرفته تعالى أسماؤه الحسنى وصفاته العلا وملكوت السموات والأرض من حيث إنها إنعام علينا ، أو من حيث إنه فعل الله تعالى فقط ، أما الذات المقدس فلا سبيل إليه إلا بالذكر ، والعقل يعجز عنه عجز الخفاش عن ضوء النهار ، وحقائق الصفات كذلك فلا يطيقها إلا الخواص أحيانا ، ثم العبد لا يزال على الذكر والفكر حتى لا ينسى المذكور أصلاً ، ثم يغيبه عن جميع الأشياء ظاهراً و باطناً ، حتى النفس وصفاتها فى المذكور ، وهو القرب ، ثم يغيب عن الذكر أيضاً فى شهود المذكور وهو الفناء ، ثم يحدث الاتصال و يشاهد ما يشاهد لظهور النور والغفلة عن الشواغل و يصير من ملوك الدين انتهى ملخصا .

ولما كانت الصفات الجارية على ذاته تعالى فى أسماء له تعالى متضمنة لإفاضة النعم التى هى أفعاله ومصنوعاته كانت مشتملة على جميع أنواع الفكر فى خلقه تعالى ، فالفكر فيها من حيث إنها أسماؤه يورث معرفته تعالى بأنه موجد مبقٍ مكمل مجازٍ فهو الحى القيوم الذى له

قوام بذاته وكل ماسواه قائم به ، ومن حيث إنها آلاؤه يُورث معرفته تعالى من حيث إنه منعم متفضل علينا من غير سابقة استحقاق ، وتحصل منه صفة الشكر والامتنان منه تعالى، والرجاء والخوف والتوكل وترك الرياء والسمعة ، ومن حيث إنها أفعاله يُورث المعرفة بأنه عالم قادر لايخرج من ملكوته وسلطنته شيء ، وحينئذ يصير من أهل المشاهدة ، والمشاهدة أعظم مراتب الوصول ، والوصول إلى الله معناه الوصول إلى العلم بوجوده على الوجه الذي ذكرناه ، وللوصول مراتب متفاوتة ، فمنهم من يجد الله بطريق الأفعال وهو رتبة في التجلي فيفنى فعله وفعل غيره لوقوفه مع فعل الله ، ويخرج في هذه الحالة من التدبير والاختيار،وهذه رتبة في الوصول ، ومنهم من يوقف في مقام الهيبة والأنس بما يكاشف به قلبه من مطالعة الجلال والجمال ، وهذا تجلٍّ بطريق الصفات ، وهو رتبة في الوصول ، ومنهم من يرقى إلى مقام الفناء مشتملة على باطنه أنوار اليقين ، والمشاهدة مغيباً في شهوده عن وجوده ، وهذا ضرب من تجلي الذات لخواص المقربين ، وهذه الرتبة أعلى من الرتبتين السابقتين في الوصول ، وفوق هذه رتبة حق اليقين ، ويكون من ذلك في الدنيا لخواص لمح يسير، وهو سريان نور المشاهدة في كلية العبد حتى يحظى به روحه وقلبه ونفسه حتى قالبه ، وهذا من أعلى مراتب الوصول ، وإلى جميع هذه المراتب أشير في الدعاء المأثور : أعوذ بعفوك من عقابك ، وأعوذ برضاك من سخطك ، اللهم إني أعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، وهذا ضبط المراتب على الوجه الكلي . وأما المراتب الجزئية فلا تكاد تتناهى ، وكل مرتبة وصل إليها العارف فوقها مرتبة أعلى منها ، لأن تجليات الذات لانهاية لها ، وإنما أطلنا الكلام في هذا المقام لحسنه ومناسبته لما نحن فيه ، اللهم اجعلنا من الواصلين .

وبالجملة فالعدول من أسلوب إلى أسلوب آخر تفنن وتجديد لكلام آخر فيه تظهر بلاغة المتكلم واقتداره على افتنان الكلام ، وتنشيط للسامع ، فإن لكل جديد لذة ، وفائدة التنشيط أن يصغي السامع إلى الكلام حق الإصغاء ، وهذه نكتة عامة للافتنان . وأما المناسبة للمقام فقد أشرنا إليها وصرحنا بها . والعبادة في اللغة الخضوع البالغ للنهاية ، ولذلك

لا يجوز شرعا ولاعقلا فعل العبادة إلاله تعالى ، لأنه المستحق لأقصى غاية فى الخضوع .
والحاصل أنه لا يجوز فعل الطاعات إلا فى الخضوع إلى الله تعالى ، أى لا يقصد بعملها إلا الخضوع لله تعالى فليس مرادنا أنه لا يستعمل لفظ العبادة إلا فى الخضوع إلى الله تعالى فقد ورد فى القرآن (إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ) (لَاأَعْبُدُ مَاتَعْبُدُونَ).
والاستعانة طلب الإعانة ، وهى صفة المعين ، وهى قسمان ضرورية وغير ضرورية ، والضرورية: هى الإعانة بما لايتأتى الفعل بدونه كتصوره ، وحصول الآلة التى يفعل بها وكإقدار الفاعل ، وعند استجماعها يوصف العبد بالاستطاعة ، ويصح تكليفه وغير الضرورية : هى مايصح وجود الفعل بدونه ، ولكن يكون على وجه الصعوبة ، وهذا القسم لا يكاد يدخل تحت الضبط ، وهو المعبر عنه بالتوفيق والتسهيل ، وتسميه العامة سعادة الجد وجودة البخت ، وتفسيرنا للقسم الضرورى بما لايتأتى الفعل بدونه ، يجعل الضرورة ليست وصفا لنفس الإعانة حتى توهم الوجوب عليه تعالى بل هى وصف لمتعلقها ، وهو المعان به ، فالمراد أن متعلق الإعانة ضرورى فى وجود الفعل . وتمسك الجبرية والقدرية بهذه الآية : (وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) أما الجبرية فقالوا: لو كان العبد مستقلا بالفعل لما كان للاستعانة على الفعل فائدة ، وأما القدرية فقالوا : السؤال إنما يحسن إذا كان العبد متمكنا من أصل الفعل فيطلب المعونة من الغير ، أما إذا لم يتمكن منه ويقدر عليه فلا يكون للاستعانة فائدة ، وهى لا تدل لفريق منهما لأن الاستعانة قسمان : ضرورى وغير ضرورى ، فهى طلب ما يتمكن به العبد من الفعل ، أو يوجب اليسر عليه ، وشىء منهما لا يقتضى الجبر ولا القدر ، والضمير فى الفعلين للقارئ ومعه غيره ، والقارئ إما فى صلاة أوخارجها ، فإن كان فى صلاة فإما منفرداً أو فى جماعة ، فمنفرداً معه الحفظة وجميع الموحدين ، وخارج الصلاة كذلك ، وفى جماعة يزيد على ما تقدم من فى جماعة هذه الصلاة .

وبالجملة أدخل نفسه فى تضاعيف عبادتهم ، لعلها تقبل ببركتها ويجاب إليها ، فخاط

عبادته بعبادتهم ، واستعانته باستعانتهم ، وفيهم مقبول العبادة والدعاء كالأنبياء والملائكة ، وكرمه تعالى أكبر من أن يرد البعض ويقبل البعض ، أو للتعظيم أى تعظيم العبّاد ففيه تنبيه للعابد على أن لا يتكاسل فى التعظيم ، ولا يؤدى العبادة مع الغفلة ، ورفع لثقل الطاعة عليه . والفرق بين العبادة والعبودية ، أن العبادة فعل ما يرضى به الله ، والعبودية الرضا بما يفعل الله ، ويجمعهما أن يكون فى ظاهره وباطنه ممتثلا لأمره ونهيه ، وفى باطنه زِيَادَةُ الاستسلام لقهره ، وسبب العبادة استشعار القلب عظمة المعبود بالغة أقصاها ، لا يدركها إلا بهذا الوجه ، ولا يعرف حقيقة من له هذه العظمة ، ولا يدرك كنهها ، وكل ما يصل إليه عقله منها أنها محيطة به ، وأنه ناشىء عنها فى سائر أطواره وجميع أحواله . فالتذلل للملوك بالغا مابلغ ، لا يصل إلى العبادة مادام سببه معلوما ، وهو الخوف من ظلمه المعهود أو رجاء كرمه المحدود ، ومن خضع لملك أو غيره على غير هذا الوجه ، بأن اعتقد أن الملك قوة غيبية فأعطاه الخضوع التام فهو كافر ساتر لوجدانه وللعبادة صور كثيرة جدا ، وشرعت فى كل دين من الأديان لتذكير العابد بالشعور بالسلطان الإلهى ، ولكل صورة أثر فى تقويم الأخلاق وتهذيب النفس ولا يكون للصورة أثرها إلا إذا كانت صادرة عن ذلك الشعور الذى هو منشأ التعظيم ، فإذا وجدت خالية من ذلك التصور كانت صورة عبادة فقط ، وتفصيل هذا المعنى فى كل جزئية يطول به الكلام ، ويكفيك قوله تعالى (فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ) فلم يكتف بعدم الاثابة عليها بل جعل لصاحبها واديا فى جهنم ، والخشوع فى العبادات كلها أمره معلوم ، والكتب الشرعية بينت ذلك أتم بيان ويكفينا هذا الإجمال .

ويسأل فى هذا المقام هل استعانة من العبادة أولا ؟ فإن كانت منها فما سرّ ذكرها معها ، وإن كانت ليست منها ، فلم أخرت ؟ والظاهر التقديم . والجواب أن الاستعانة فزع من القلب إلى الله ، وتعلق من النفس به ، وهذا هو مخ العبادة ، فإذا توجه العبد بها إلى غير الله كانت ضرباً من ضروب الوثنية التى كانت ذائعة زمن التنزيل وقبله ، وخصت بالذكر لئلا يتوهم الجهلاء أن الاستعانة بمن اتخذوهم

أولياء من دون الله ، واستعانوا بهم الاستعانة بالمعنى الذى بيناه هى كالاستعانة بسائر الناس فى الأمور العادية التى ليست إلاَّ استعانة فى الظاهر بهم ، وفى الواقع بالله سبحانه وتعالى لأن المعونة مطلقاً منه أصلا وتكميلاً ، فأراد الحق جل شأنه أن يرفع هذا اللبس عن عباده ببيان أن الاستعانة ليست إلا منه سبحانه وتعالى . وأحسن من هذا الجواب أن يقال : الاستعانة ، وإن كانت عبادة وهى مخ العبادة إلاأنها هنا لم تلحظ من حيث إنهاعبادة ، وإنما لحظت من حيث هى ، وتقديم العبادة عليها لما قدمناه من أن ذكر الأوصاف المتقدمة يستدعى تخصيص صاحبها بالعبادة، ولماذكرت العبادة ونسبها العبد إلى نفسه أوهم ذلك أنه معتد بعمله ، فقيل: وإياك نستعين فتكون الاستعانة مذكورة لدفع توهم الاعتداد ، وللإشارة إلى إن تقديم الوسيلة على طلب الحاجة ، أدعى إلى الإجابة فلم تلحظ الاستعانة على أنها عبادة ، وإن كانت فى الواقع عبادة ، وأيضاً العبادة من مقتضيات مدلول الاسم الجليل ، وساعد ذلك الاقتضاء ذكر الأوصاف الكريمة وإجراؤها عليه ، وأما الاستعانة فمن الأحكام المترتبة على الأوصاف المذكورة ، وأيضا فان الاستعانة إنما تكون على عمل ، وأهم عمل للعبد هو العبادة ، فناسب تقديمها لتقع الاستعانة فى موقعها ، فالترتيب حينئذ واضح . وقيل : إن الواو حالية ، وأن المعنى : نعبدك مستعينين بك ، ولم يلحظ فى هذا كون الاستعانة عبادة ، وإلا كانت الحال مؤكدة ، والتأسيس خير من التأكيد ، وتقديم إياك على الفعلين للتعظيم ، والتخصيص على ماسبقت الإشارة إليه ، فهو تنبيه على عدم التكاسل ، وفيه التصريح من أول الأمر بأن العبادة والاستعانة له تعالى وبه ، فهو أبلغ فى التوحيد وأبعد عن احتمال الشرك ، بخلاف مالو أخر ، فإنه قبل ذكره يحتمل أن تكون العبادة والاستعانة لغيره وبغيره أوله ولغيره وبه وبغيره ، لأن تقديم ماحقه التأخير يفيد الحصر ، فكأنه قال : نخصك بالعبادة والاستعانة بأن نعبدك ولانعبد غيرك ، ونستعين بك لا بغيرك ، كما قال ابن عباس رضى الله عنهما ، وأيضا للإشارة إلى أنه ينبغى أن يتوجه العابد إلى المعبود توجها أوّليا ، وإلى العبادة من حيث إنها وصلة بينه وبين الحق ونسبة شريفة إليه ، ولا ينظر إليها

من حيث صدورها عنه ، ووجهه أنه يستفاد من تقديم ماحقه التأخير أن يكون النظر إلى المعبود نظراً أوْليا ، ويلزم من ذلك تقديم نسبة العبادة إليه تعالى على نسبتها إلى الفاعل ، فاستفيد أن يكون نظره إلى العبادة من حيث إنها نسبة شريفة إليه تعالى ، لا من حيث صدورها عنه ، ومثله يقال فى الاستعانة ؛ ولهذا فضل ما حكى عن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم من قوله لصاحبه : (لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا) عن الذى حكى عن سيدنا موسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم السلام من قوله : (إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ) .

ولما كان هذا المقام يستدعى بسطا رأيت أن أتعرض للاستعانة بالأولياء ، والتوسل بهم فأقول : إن الاستعانة بغير الله تعالى على ماشرحنا من أنها فزع من القلب إلى الله تعالى وتعلق من النفس به ، وذلك لاعتقاد العجز التام فى النفس ، واستشعار القلب أن فى الوجود عظيما ، لايعرف أن له منشأ ولا غاية ، وأن له السلطة التامة ، وأنه لايدرك كنهه ، وقصارى مايعرف منه أنه محيط بالممكنات ، وأنه يدبرها ويرتبها ، وليس فوق تلك السلطة سلطة أخرى ، ومن كان هذا شأنه فهو الذى تطلب منه المعونة لاغيره ، فمن استعان بولىّ على هذا الوجه فهو كافر ملحد ، ومن اعتقد أن الولى يستعان به على معنى أن له عند الله مايجعل الله يفعل لزيد المستعين كذا فهو كافر أيضاً إن اعتقد أن ذلك من الولى ، فالذى يجب اعتقاده وهو التوحيد السليم أنه لا فاعل إلا الله . وأنه هو الذى يختص من شاء بما شاء ، وأنه لا يحمله غيره على فعل أو ترك ، وهو الذى يربط الأسباب بالمسببات ، وهو الذى جعلها أسبابا ، وهو الذى يفعل الفعل بعد تمام الشرائط ، وبعد انتفاء الموانع وإتمام الشرائط ، وانتفاء الموانع منه ، فالأمر كله منه وإليه ، ولو شاء لسهل السبب وسهل المسبب بعده ، ولو شاء لما سهل ، وحيث الأمر كذلك ، فالطلب لا يكون إلا منه ، وهذا هو الذى عَلَّمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : « إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ

اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ » فإذا طلبت شفاعة فاطلب من الله أن يشفع فيك فلانا ، ولا تطلب من فلان أن يشفع فيك فأنه لا يشفع عنده إلا بإذنه ، أو خاطب الولى بأن يسأل الله لك أيضاً قضاءه لحاجتك ، هذا هو الذى يجب أن يعتقد و يعمل به . وقول بعض القائلين : اللهم بحق فلان عليك ، أو بجاهه عندك ، إن أراد منه أن فلاناً له منزلة بها تقضى الحاجات فهو كفر ، و إن أراد أن الله أعطاه وصف العبادة على الوجه الصحيح ، وأنت فى الواقع إنما تتوسل بفعل الله إلى الله ، وفعله هو تقريبه لهذا الولى ، واختصاصه له بصفاء النفس ، وطهارة القلب ، وتوفيقه لما يرتضيه جنابه الأقدس ، فكأنك تقول : يامن أعطى فلاناً كذا أعطنى كذا ، فأنت فى الواقع مثنٍ عليه وراجع إليه ، ولقد قال إمام الأولياء القطب الشاذلى فى دعواته المنقولة عنه فى حزبه الكبير ، بعد أن ذكر نِعَمَ الله على أنبيائه يعقوب ونوح وأيوب و يونس وزكريا و إبراهيم ولوط : [وَأَنْ تَرْحَمَنِي كَمَا رَحِمْتَهُمْ مَعَ عَظِيمِ إِجْرَامِي فَأَنْتَ أَوْلَى بِذَلِكَ وَأَحَقُّ مَنْ كَرُمَ بِهِ] . فأنت تراه قد أثنى عليه بإنعامه على هؤلاء الأخيار ، وطلب منه أن ينعم عليه ، و إن كان لا يساويهم . وأمَّا التمسح بالأولياء ، والدوران حول قبورهم ، والخضوع هناك على الوجه المنافى لما وردت به الأحاديث الصحيحة فهو باطل يجب الرجوع عنه ، لأنه إن لم يكن عبادة فقريب منها ، وزيارة قبور الصالحين قد ورد فيها ما هو مستفيض مشهور ، من أنه يسلم على الولى فقط ، ويقرأ عنده شيئاً من القرآن ، و يسأل الله أن يتقبل هذه القراءة ، ويجعل لها ثواباً ، وأن يجعل شيئاً منه فى صحيفة هذا الولى و ينصرف . وأما النذر لقبور هؤلاء الأولياء أو للأولياء أنفسهم فهو باطل ، وكذا الذبح إن كان الذابح عند ذبحه يعتقد أنه يذبح لهم و باسمهم ، وأما الموالد التى تقام لهؤلاء الأولياء فأصلها طاعة ، لأنها اجتماع على طاعة الله ، و إطعام الفقراء ، و إقامة الصلوات فى جماعة وذكر الله ليلا ونهاراً . وأما على ماهى عليه الآن فهى غير مشروعة لاشتمالها

على المنكرات التى نص القرآن على اجتنابها ، ففيها : زنا ولواط وسكر وسرقات وقتل وترك صلوات ، واختلاط رجال بنساء عاريات متبرجات يتخذن الأخدان فى الموالد ، وبالجملة لايسعنى عدّ المنكرات التى تشتمل عليها الموالد الآن ، ففيها مالا يخطر على البال من المنكرات . وأنت إذا نظرت إلى بيوت الله (المساجد) فى موالد هؤلاء الأولياء ، وما هى عليه من النأى نحى عنه شرعاً لنظرت أمراً شنيعاً جدًّا من المنكرات لا يجوز السكوت عليه ، فهذه الموالد على ماهى عليه منكرة شرعاً لا تجوز إقامتها ولا يجوز الوقف عليها فى هذه الأيام ، لأنه لا ينصرف اسم المولد فى هذه الأيام إلا لها على ما هى عليه ، ولايجوز السعى إليها أصلاً . هذه عقيدتى وهى التى تنص النصوص الشرعية على وجوب اعتقادها والعمل بها ، والله يهدينا إلى سواء السبيل .

وأما السعى إلى الصلاة فى مساجد هؤلاء الأولياء فإن كان الساعى يعتقد أن يصادف جماعة فى مسجد الولى ، وأنها أكثر من الجماعة فى غيره من المساجد طلب له السعى إليها ، وترك غيرها مما ليس كذلك ، وأما إذا لم يعتقد ذلك فلا يطلب له السعى إليها وترك باقى المساجد ، ولو عددنا البدع فى هذا الموضوع لطال بنا المدّ . ونسأل الله أن يوفق ولاة أمورنا إلى الصواب فى ديننا ودنيانا إنه نعم المولى ونعم النصير .

(اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) الهداية الدلالة أى الاشارد بلطف بخلق قدرة الطاعة فى العبد من غير إلجاء ، ولهذا يمدح الشخص على الاهتداء ، وليس التوصيل إلى المقصد مأخوذا فى معناها فهى موضوعة للقدر المشترك بين الموصل وغير الموصل ، ولهذا وردت للمعنيين ، ولا تستعمل إلا فى الخير ، لأن اللطف مأخوذ فى مفهومها ، وهداية الله تعالى للإنسان إلى طريق الحق فى الأقوال والأفعال ، والاعتقادات ، والأخلاق ، والمقامات والأحوال والمعارف ، أو إلى ملة الإسلام ، لأنها مشتملة على جميع ماذكر ، وأنواعها لايحصيها العد ، وتنحصر بالاستقراء فى أربعة أشياء ، مرتب بعضها على بعض باعتبار الايصال إلى المقصد . الأول : إفاضته القوى التى يتمكن بها من الاهتداء إلى مصالحه أى ما ينتظم به معاشه ومعاده ، والمصالح مشتبهة بالمفاسد ، فلا بد من نصب أدلة بها

يفرق بين الحق والباطل فيما يعتقد فى تلك الأمور ، و يميز بين الصلاح والفساد فى العمل بها ، ثم إن من تلك الأمور ما لا طريق للعقل إلى معرفة وجه حقيته و بطلانه وصحته وفساده ، فلا بد من إرشاد إليها بإرسال الرسل ، و إنزال الكتب ، ثم إن اهتدى بعد ذلك إلى مصالحه بالمجاهدة ، بأن تحلى ظاهره بالأقوال والأعمال المرضية ، وباطنه بالاعتقادات والأخلاق السنية ، تكشف عليه السرائر بحيث يكون له فى كل مرتبة منه إرشاد ودلالة إلى مافوقه حتى يتم السلوك والسير إلى الله تعالى ، و يبتدئ السير فى الله وهو لايكاد يتناهى فيكون للهداية والكشف مراتب غير متناهية ، وقوله تعالى : (وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ) يندرج فيه المرتبة الأولى والثانية ، وقوله تعالى : (وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ) يشمل المرتبتين ، وقوله تعالى (وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا) بإرسال الرسل ، وقوله : (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا) للهداية بالمرتبة الأخيرة ، ومعنى الآية : والذين جاهدوا فينا : أى جاهدوا أنفسهم فينا ومن أجلنا لا للكرامة أو الجنة أو سائر المطالب الدنيوية ، لنهدينهم سبل الوصول إلينا من البقاء والفناء وغيرهما وتلك الهداية نوع جذب من الله يسمى بالهداية العامة ، وهى التهدّى إلى أمره بالإتيان والتهدى إلى نهيه بالاجتناب ، وهى تثمر هداية خاصة ، وهى الهداية إليه تعالى ، فاهتدوا إلى صفاته تعالى وأسمائه وذاته بعد الاهتداء إليه بالمكابدات أى أعمال الطاعة .

و إذ عرفت أنواع الهداية المرتبة فاعلم أن المطلوب فى قوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) إما زيادة الدلالة التى حصلت أو الثبات عليها أو حصول مرتبة أخرى ، وهذا فى كل من المراتب الأربعة . والصراط : الطريق المستقيم الموصل إلى المقصد بأن لا يكون منحرفاً عنه ، والمراد به الطريق الحق الموصل إلى سعادة الحياتين ، أو ملة الإسلام ، وهذا فى المراتب الأربعة ، وهو المطلوب فى هذا المقام ، وياله من مطلوب ، وما أحسن موقعه مما قبله فهو متصل بما قبله ، لأنه جواب سؤال نشأ مما قبله ، كأنه قال : كيف أعينكم ؟ فقيل : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ) أى دلّنا على طريق الحق أو اهدنا إلى ملة الإسلام .

ولزيادة الإيضاح نقول : طلب المعونة إمَّا فى المهمات كلها أو فى أداء العبادة ، والصراط المستقيم طريق الحق أو ملة الإسلام فهى احتمالات أربعة ، فعلى تقدير عموم الاستعانة ، والصراط المستقيم ، وخصوصهما يكون اهدنا بياناً للمعونة المطلوبة ، فكأنه قال : كيف أعينكم فى المهمات أو فى العبادة ؟ فقيل : اهدنا طريق الحق فى كل شىء أو ملة الإسلام ، فيكون الفصل لشبه كمال الاتصال ، وهو أن تكون الجملة الثانية منزلة من الأولى منزلة الجواب من السؤال ، وعلى تقدير عموم الاستعانة ، وخصوص الصراط المستقيم يكون قوله : إهدنا إفراداً للمقصود الأعظم من جميع المهمات ، فإن هداية ملة الإسلام بها تنتظم سعادة الدارين ، فيكون الفصل حينئذ لكمال الاتصال ، وهو أن تكون الثانية منزلة من الأولى منزلة البدل . والبدل أقسام : منه بدل البعض من الكل كما هنا . وأما على تقدير خصوص الاستعانة وعموم الصراط المستقيم : فالربط على رأى من يرى أن البدل منه بدل الكل من البعض وبيِّن فى محله بما يطول ذكره .

(صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) الصراط هنا هو الصراط المستقيم ، فهو بدل منه بدل كل من كل ، وخاصية البدل مطلقاً أنه فى حكم تكرير العامل ، أعنى يكون فيه تكرير العامل معنى ، لأنه المقصود بالذات بالنسبة ، فإنه لو لم يعتبر العامل مكررا من حيث المعنى ، فإن اعتبر العامل بالنسبة إلى المتبوع فقط لزم إخلاء المقصود بالذات عن النسبة ، وإن اعتبر بالنسبة إلى التابع فقط بأن يصرف العامل عن المتبوع بتاتا لايكون المتبوع مقصودا أصلا فتفوت مزية التأكيد ، والتوضيح بعد الابهام ، والتفصيل بعد الإجمال ، وفائدته تأكيد المنسوب إليه حيث ثنى ذكره ، وتأكيد النسبة ، وتأكيد المنسوب أيضاً بما فيه من تكرير العامل ، وهذه فائدة البدل مطلقا ، وأما فائدته هنا فهى أن الإبدال المذكور هنا إبدال الذات عن الصفة فإن المنظور إليه فى المبدل منه هو الوصف وفى البدل الذات ، ففيه تنصيص على أن طريق المسلمين مقصور عليه كونه مشهودا عليه بالاستقامة وعَلَماً فيها وذلك لأن التفسير بيان المعنى المبهم بلفظ أظهر فى الدلالة عليه ، فإذا جعل الموصوف المذكور بيانا وايضاحا للصفة المذكورة فلابد أن يكون

اتصافه بالاستقامة معلوما امثلا يلزم تفسير المبهم بالمبهم وأن يكون وصف الاستقامة منحصرا فيه ، لأن الأصل فى التفسير المساواة ، وإنما لم يجعل عطف بيان لأنه لمجرد الإيضاح ، بخلاف البدل فإنه المقصود بالنسبة إلا أنه لرفعه الإبهام عن المبدل منه يكون كالتفسير والبيان ففيه نكتتان ، بخلاف عطف البيان ففيه نكتة واحدة ، وإنما لم يقل اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم المستقيم ، لأن تثنية ذكره ليتمكن المشهود له فى ذهن السامع أشد تمكن ، وللتفصيل بعد الاجمال ، ولتكرير العامل وكفى بها . والجمهور على أن الذين أنعم الله عليهم هم المؤمنون من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ ٱلنَّبِيِّينَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَاءِ وَٱلصَّالِحِينَ﴾ ولما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أن المراد بالذين أنعمت عليهم الأنبياء والملائكة والصديقون والشهداء ، ومن أطاعه وعبده ، فالمراد بالمؤمنين المعنى الأعم الشامل لما ذكر ، لا مؤمنو أمة محمد صلى الله عليه وسلم خاصة . وقيل : الذين أنعمت عليهم الأنبياء ، لأن المطلق ينصرف للفرد الكامل ، وفائدة تعليم نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم طاب هداية طريق الأنبياء ، الإشارة إلى أنَّهُ ليس بِدْعًا من الرســـل ، وأن طريقه طريقهم . وقيل : المراد بالذين أنعمت عليهم ، قوم موسى وعيسى ، عليهما وعلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أفضل وأتم السلام قبل التحريف والنسخ بقرينة تفسير المغضوب عليهم باليهود ، والضالين بالنصارى بعد التحريف والنسخ والْوَجْهُ : هو الأوَّلُ ، لأن التخصيص لا دليل عليه ، ولم يقُل : صراط النبيين مثلا أو صراط المؤمنين أو صراط قوم موسى وعيسى عليهما وعلى نبينا أزكى الصلاة وأتم السلام لما فى الموصول من أن المقصود منه الصلة ليتقرر الكلام فى ذهن السامع على الوجه البرهانى على ما بُيِّن فى نكتة التعبير بالموصول فى علم البلاغة . والإنعام إيصال النعمة ، والنعمة الحالة التى يستلذها الإنسان لأن فعلة بالكسر للحالة ، ثم أطلقت على ما يستلذ به ، والنعمة بالكسر مأخوذة من النَّعمة بالفتح بمعنى اللين ، ومنه جلد ناعم ، ونعم الله وإن كانت

لا تحصى لكنها ترجع إلى دنيوية أى حاصلة فى هذه النشأة ، وأخروية حاصلة فى تلك النشأة ، والدنيوية قسمان وهبى وكسبى ، فالوهبى مالا دخل لكسب العبد فيه ، والكسبى بخلافه ، والإيمان من الدنيوى الكسبى ، ولذا وقع التكليف به ، والوهبى قسمان روحى كنفخ الروح فيه وإمداده بالعقل الذى هو القوة التى بها تدرك الثابتات وبها يفرق بين الحق والباطل ، وإمداده بالفهم أى الإدراك والفكر أى استحضار المعلومات والنطق أى تدبر المعانى ، وأسباب هذه ، وهذا القسم من الهدايات التى مر بيانها ، وهى نعم عظام جسام فى أنفسها وجسمى كتخليق البدن والقوى الحالّة فيه وما يعرض له من الصحة ، وسلامة الأعضاء ، والكسبى تخلية النفس عن الرذائل وتحليتها بالفضائل بالأخلاق السنية والملكات البهية ، وتزين البدن بالهيئات والحلى المرضية ، وحصول الجاه والمال بطرق شرعية . والثانى (الأخروى) مغفرة ما فرط منه والرضا عنه وتبوئته فى أعلى عليين مع المقربين ، والمطلوب هو القسم الأخير وما هو وسيلة إليه من القسم الأول ، وهذا القسم الأخير وهبى إذ لا دخل لكسب العبد فيه وإن كان مترتباً على كسبه السابق فى الدنيا ، وهو أيضاً روحانى وجسمانى ، فإن رضاه تعالى أكبر النعم الروحانية كما قال تعالى ـ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللهِ أَكْبَرُ ـ والتبوئة فى أعلى عليين جسمانى ، وإنما كان المطلوب هو القسم الأخير وما هو وسيلة إليه من القسم الأول لأن المطلق يصرف للفرد الكامل ، والفرد الكامل هو النعمة الأخروية . وحذف المفعول فى أنعمت للتعميم ، فالمراد النعم الأخروية لأنها الفرد الكامل ، والمراد التعميم فيها بأن تكون نعمة الآخرة بجميع أنواعها وأفرادها ، وإنما قلنا إن المطلوب هو القسم الأخير وما يوصل إليه من القسم الأول لأن الذى لا يوصل إلى الآخرة من نعم الدنيا ليس إلاّ نقمة لأنه يتألم بها فى الآخرة ، فلا تكون داخلة فى الفرد الكامل ، ولأنه يشترك فيه المؤمن والكافر ، وإنما اختار فى صلة الموصول الفعل « أَنْعَمْتَ » ، ولم يقل صراط الذين آمنوا

مثلاً ليبين أن كل فعل مما يوصل إلى رضاه وعدم غضبه ومما يوصل إلى مجانبة الضلال وعدم الحيرة كله نعمة منه ، فهو الفاعل للأشياء كلها فهى منه لا من غيره حقيقة وإن كان للعبد مدخلية فى بعضها الاختيارى ، وحقيقة المدخلية لا نعرف كنهها ، فسبحان العليم الحكيم المتفضل بجميع النعم ، سبحانك اللهم لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ، اللهم اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم .

﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ المطلوب بالدعاء السابق هو أن يرشد الله الداعىَ إلى سبيل الأنبياء ومن ذكر معهم ، ووصفهم بأربعة أوصاف : باستقامة طريقهم ، وعدم انحرافها عن القصد ، وبالإنعام عليهم ، وهذان الوصفان ثبوتيان ووصفهم بعدم الغضب عليهم وهو لازم للإنعام عليهم ، ووصفهم بعدم الضلال والحيرة وهو لازم لاستقامة طريقهم وأنها غير منحرفة عن القصد ، وهما وصفان سلبيان ، وقدّمنا أن الأولَين كالشىء الواحد إذ فى الواقع أن الثانى لازم للأول لأن من سلك الطريق القويم جدير بالإنعام عليه ، أو متلازمان لأن المنعم عليه يلزم أن يكون سالكا للطريق المستقيم ، ولهذا جعل صراط الذين أنعمت عليهم بدل كل مما قبله . والكلام الآن فى الوصفين الأخيرين ، وهل هما محتاج إليهما أولا ، وما السر فى تقديم سلب الغضب على سلب الضلالة مع أن سلب الضلالة لازم لاستقامة الطريق فكان حقه التقديم ؟؟ وأيضاً فالوصف السلبى تخلية ، والوصف الإيجابى تحلية ، والأولى مقدمة فنقول : إنما قدم الوصفين الإيجابيين لأنهما المقصود بالذات ، والوصف السلبى من لوازمه وتوابعه وهو مقصود أيضاً فصرّح به ، وتقديم سلب الغضب على سلب الضلالة لأن سلب الغضب أهمّ من سلب الضلالة ، وإن كان المغضوب عليه ضالاً ، لأن الضلالة أقسام ، وبعضها لا غضب فيه كما سيأتى ، وأيضاً فسلب الغضب أولا سلك به فى الآية الكريمة تقديم الأهمّ . فالاستقامة مطلوبة بالذات ، والإنعام التابع لها يلزمه عدم الغضب وعدم الغضب يستلزم عدم الضلال ، فسبحان الحكيم فى تنزيله العليم بحقيقته

ولنرجع إلى بيان المعنى فى قوله تعالى : غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، ونبتدئ الكلام بربط « غير » بما قبلها ، وهل هو ربط صفة بموصوف ؟ أو ربط بدل بمبدل منه ؟ ، ونبين الفرق بينهما فنقول : عند جعل « غير » بدلاً من الذين أنعمت عليهم يكون المعنى هم الذين سلموا من الغضب عليهم ، وتوضيحه أن غيراً لتضمنه معنى الصفة ، إنما يصحّ إبداله بإرادة مفهومه اللازم ، فإنهم إذا اتصفوا بمغايرة المغضوب عليهم كانوا سالمين من الغضب فيئول إلى الذات ، فيصحّ إبداله بلا تكلّف ، ويكون متضمناً المقصود ، وهو نفى الغضب والضلال عنهم ، لا مغايرتهم للموصوفين بذلك ، وهو بدل كلّ من كلّ على النحو المتقدّم فى صراط الذين أنعمت عليهم إلى آخر ما تقدم ، وإن جعلت « غير » صفة للذين أنعمت عليهم ، فإما صفة موضحة أو مخصصة ، فإن فسر الذين أنعمت عليهم بالمنعم عليهم بالنعم الأخروية وما يوصل إليها من النعم الدنيوية وهم المؤمنون ، فإن أريد الكاملون الذين أنعم عليهم الإنعام الكامل كان الوصف للإيضاح لأنهم هم الذين سلموا من الغضب والضلال ولا كلام ، وإن أريد بالذين أنعمت عليهم المؤمنون أعمّ من الكاملين وغيرهم كانت الصفة مقيدة ، والفرق بين البدل والصفة ، أن البدل المنظور فيه إلى الذات متصفة بالصفة ، فالذات وصفتها منظور إليهما معاً ، وأما الصفة فلا ينظر فيها إلى الذات نظراً قصديًّا بل تبعيًّا ، وفى البدل تثنية الذكر ، فيتمكن البدل فى النفس ، وفيه التفصيل بعد الإجمال وتكرير العامل على ما سبقت الإشارة إليه. وكيف يكون « غير » وهو متوغل فى الإبهام لا يتعرّف أصلاً ولو كان مضافاً إلى معرفة صفةً للموصول وهو معرفة ؟ وجوابه يحتاج إلى بسط كلام فنقول :

اعلم أن الموصول باعتبار تعريفه بالصلة كالمعرّف بلام العهد الذهنى فى استعمالاته ، فكما أن المعرّف المذكور لكون التعريف فيه للجنس معرفة بالنظر إلى مدلوله ، وفى حكم النكرة بالنظر إلى قرينة البعضية المبهمة ، ولذا يعامل معاملتها كذلك الموصول المذكور بالنظر إلى التعيين الجنسى المستفاد من مفهوم الصلة معرفة ، وبالنظر إلى البعضية

المبهمة المستفادة من الخارج كالنكرة ، فيجوز أن يعامل معاملة النكرة والمعرفة أيضاً ، فالذين أنعمت عليهم إذا لم يقصد به معهود أعنى الأنبياء أو أصحاب موسى وعيسى عليهما وعلى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أزكى الصلاة وأتم السلام كذلك ؛ إذ لا صحة لإرادة الجنس إذ الجنس لا صراط له ، ولا غرض يتعلق بطلب صراط من أنعم عليهم على سبيل الاستغراق ، فإذاً يكون المطلوب صراط جماعات من أنعم عليهم بالنعم الأخروية ، أعنى طائفة من المؤمنين لا بأعيانهم، فإن نظر إلى البعضية المبهمة المستفادة من إضافة الصراط إليهم كان كالنكرة ، وإن نظر إلى مفهومه الجنسى أعنى المنعم عليهم كان معرفة لإضافته إلى ما له ضد واحد ، إذ الناس منحصرون فى المنعم عليهم والمغضوب عليهم ، فريق فى الجنة وفريق فى السعير ، فبعد هذا ظهر أنه يصح وصف الموصول بالنكرة نظراً لما فيه من معنى الإبهام على ما بينا ، أو نقول : صح وصف المعرفة بـ« غير » لأنه لما اشتهر المنعم عليهم باستقامة الطريق وبالإنعام عليهم ، ومن ضرورة هذه الشهرة شهرتهم بالمغايرة لما أضيف إليه كلمة « غير » من المتصفين بضدّي الوصفين المذكورين ، أعنى مطلق المغضوب عليهم والضالين كانت « غير » معرفة من الشهرة لا من الإضافة ، فصح وقوعها وصفا للمعرفة ، كما تقول عليك بالحركة غير السكون ، هذا كله على قراءة غير بالجر، وأما على نصبها فهى إما حال من الضمير المجرور والعامل فى الحال وصاحبها أنعمت لأن حرف الجر أداة للتعدية ، فالمجرور منصوب المحل بالفعل وهي حال لازمة ، أو منصوب بفعل محذوف وهو أقصد ، أومايؤدى معناه ، أو منصوب على الاستثناء بأن يراد بالنعم فى أنعمت مطلق النعم دنيوية أو أخروية لا الأخروية فقط ، وعلى هذا فكلمة « لا » مزيدة لتأكيد النفى فقط كما فى قوله تعالى « مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ » وأما على نصب غير على الحالية أو جعلها معمولة لفعل محذوف فيصح فيها أن تكون بمعنى غير أو تكون زائدة لتأكيد معنى النفى وللتصريح بتعلق النفى بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ، وهى أبين من غير فى معنى النفى

لأن غيرا فى الأصل بمعنى المغاير إلا أنه يستلزم نفى المضاف إليه عن موصوفه ، فتارة يستعمل بمعنى المغاير ، وتارة بمعنى النفى وهو المراد هنا بقرينة «لا» . والغضب ثوران النفس لإرادة الانتقام وهو مستحيل على الله تعالى على ما قدمناه فى معنى الرحمة ، فيكون المراد العقاب ، وللضلال مراتب متفاوتة ، والمغضوب عليهم هم الذين عرفوا الحق وعارضوه عناداً فبلغتهم الدعوة ورأوا الحق عيانا فانصرفوا عنه وعن دليله اختياراً رديئاً فاسداً منهم ووقوفاً مع العادات ﴿ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ ﴾ . والضالون هم التائهون الذين لم يهتدوا إلى المطلوب ،والمغضوب عليهم ضالون بلا شك ، لأن من أعرض عن الحق بعد علمه به لا يصل إلى مطلوب ولا يهتدى إلى مرغوب ، والضالون أعم من المغضوب عليهم كما سنبينه ، فمن الضالين من لم تبلغهم الدعوة أو بلغتهم على وجه لا يسوق إلى النظر ، وهم و إن كانوا ناجين حسبما نصّ عليه القرآن إلاَّ أن ضلالهم من حيث عدم كفاية عقولهم لبيان سعادتهم المعيشية والأخروية ، فمن حرم الإرشاد من طريق دينىّ حرم السعادتين و إن كان ناجياً كما قدمنا ، فلا يُساوَى بمن أُرْشد فاتَّبع ، ومن الضالين أيضاً من بلغتهم الدعوة على وجه يسوق إلى النظر ، فاستفرغ جهده فى النظر حتى فنى عمره وهو فى طلب الوصول ، وهذا ناجٍ أيضاً كالذى قبله ، ولا يُساوَى بمن أُرشد فاتّبع وهو أرقى ممن قبله ، ومن الضالين أيضاً من بلغتهم الرسالة فصدّقوا بها بدون نظر فى أدلتها ولا وقوف مع أصولها ، فاتبعوا فى فهم ما جاءت به أُصُولُ العقائد أهواءهم ، وهؤلاء هم المنحرفون عما يدل عليه الكتاب وما جاء عن النبىّ ، والسلف الصالح الذين شهدوا التنزيل وشاهدوا الرسول وهو يطبق العلم على العمل لم يعملوا شيئاً إلا وهو هواء لهم وكفى به ضلالاً ، وهذا هو الضلال فى العقائد ، ومن الضالين أيضاً الذين حرّفوا الأحكام عما شرعت له فى العبادات والمعاملات حتى جعلوا الأعمال التى كلفنا الله بها والقيود الشرعية التى شرعها لتهذيب النفوس محلولة فخلعوا ربقة الدين بتلك المحاولات « يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ

السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » وهذا والذى قبله هو الحاصل الآن فى المسلمين الذين كادوا يمحقون دينهم ، و بعملهم هذا يتبين أن الدين خيال لا حقيقة ، مع أن الدين معنًى حقيقى تتشرّبه النفوس السليمة فيتغلغل فيها فيحملها على الاتصاف بالفضائل ، والتخلى عن الرذائل ، والتخلى عن الرذائل هو ما فى أصول ملة الإسلام المجرّدة عن الإمالة والاعوجاج الموصلة إلى طهارة النفس بواسطة استعمال العقل فى أدلتها ، واستعمال الجوارح فى تكليفاتها حسبما ورد موافقاً للعقل والنصّ ، وهذا المعنى إذا بلغ أقصاه كان هو العصمة ، وهى للأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، ولها درجات بعد ذلك لمن عداهم ، فإن بقى هيكلا كما هوالآن فلا دين ، و إنى أرى الناس يتفلّتون من القيود الشرعية لعدم رسوخ الإيمان فى نفوسهم ، وللزلفى عند الرؤساء ، أو للسمعة ، وكلّ من هذا شأنه لادين له . انظر إلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الذى انعدم بتاتاً حتى فى بيوت من يتوهمون أنهم أصحابه ، هل منا من يأمر بالمعروف لأنه من الدين ؟ وينهى عن المنكر لأنه من الدّين ، و يعمل على إزالته ، ولو من بيته فضلا عن نفسه ، وكفى هذا الإجمال . اللهم لا ، نحن نرى منكرات لا تعدّ ، لا أقصد حال النسوة وماهنّ عليه فقط ، بل أقصد أوسع من ذلك ، فترك الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحجّ ، بلغ حدًّا شنيعاً جدًّا .

انظر إلى المعاملة بالربا التى عمت وطمت ، وانظر إلى التخاذل وعدم التناصر فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فكلٌّ يقول غيرى يتولى ذلك حتى صار الكل غيراً ، فمن أين تقوم لهذا الدين قائمة ، وانظر إلى أكل مال اليتيم ، وشهادة الزور ، والغيبة ، والنميمة ، و إفشاء السوء بين الناس ، وعدم المبالاة بأكل الحرام ، وارتكاب جميع المخالفات لهذا الدين من غير مبالاة ، حتى صارت هذه المخالفات عاداتٍ وغرائز ثابتةً ، وانظر إلى البدع التى لاترجع إلى أصل فى الدين بل تنافيه ، كيف رسخت فى نفوس الناس لعدم إقلاعهم عنها حتى صارت هى والخرافات هى الدين ، والدين أصبح

فى نظرهم بدعة ، ولا أعدّ فالعدّ لايفى ، وما فى المصائف والمسارح مما ينظر أمام الناس على أشنع وجه ، يكفى فى أن القوم أصبحوا وهم فراغ من الدين ولا صلة لهم به ، اللهم لاحول ولا قوة إلا بك يا أرحم الراحمين .

وبالجملة فقد صار المتدين فى هذه الأيام مبتذلا ، وكل هذا تدهور خُلُقى فاحش ؛ والكلام فى الضلال طويل وعريض ، وما عليه الأمة الإسلامية الآن من الضلال وعدم تمسكها بدينها أمر كالنار على عَلَم ، اللهم لاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم .

وأما « آمين » فليست من الفاتحة ، ولا من القرآن إجماعا ، وكتابتها فى المصحف بدعة لايرخص بها ، ولكن يسن ختم السورة بها لما سنذكره من الأحاديث بعد بيان معناها ، ومعناها: استجب ، وهى اسم فعل ، وأسماء الأفعال موضوعة بإزاء صيغ الأفعال من حيث دلالتها على معانيها لامن حيث يراد بها أنفسها ، فلهذا كانت أسماء لأفعالاً وقيل إنها أسماء المصادر السادّة مسد أفعالها ، وقولهم: أسماء أفعال قصر المسافة ، والمعنى أسماء المصادر السادّة مسدّ أفعالها ، وفيه أنها حينئذ تحتاج إلى الفرق بينها و بين المصادر السادّة مسدّ أفعالها سيما التى لاأفعال لها . والحق أنها ألفاظ سمعت على أن المراد منها صيغ الأفعال دالة على معانيها ، والاستجابة معناها: الإجابة ، وحقيقتها التحرّى للجواب والتهيؤ له ، وعبر بها عن الإجابة لقلة انفكاكها عنه .

وأما الأحاديث الدالة على أنها ليست من القرآن و إنما يسن ختم السورة بها ، فقوله عليه الصلاة والسلام : « عَلَّمَنِي جِبْرِيلُ آمِينَ عِنْدَ فَرَاغِي مِنْ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ » وقال علىّ رضى الله عنه وكرم الله وجهه : آمين خاتم رب العالمين ختم به دعاء عبده . وقال عليه الصلاة والسلام « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ وَلاَ الضَّالِّينَ فَقُولُوا آمِينَ فَإِنَّ الْمَلاَئِكَةَ تَقُولُ آمِينَ، وَإِنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ آمِينَ فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلاَئِكَةِ غُفِرَ لَهُ » فى الوقت وقيل فى الإخلاص الحديث . عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى اللهُ عليه وسلم إِذْ أَتَاهُ مَلَكٌ فَقَالَ : أَبْشِرْ بِنُورَيْنِ أُوتِيتَهُمَا لَمْ يُؤْتَهُمَا

قبلك نبي: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ حرفاً منهما إلا أوتيته »
سماهما نورين لأن كلا منهما يكون لصاحبه نورا يسعى أمامه ، أو لأنه يرشده ويهديه بالتأمل فيه إلى الطريق القويم ، والمراد بالحرف الطرف ، وحرف الشيء طرفه ، وكنى به عن كل جملة مستقلة بنفسها ، ومعنى أعطيته: أعطيت ما اشتملت عليه تلك الجملة من المسألة فى الجمل الدعائية ويعطى ثواب ما اشتمل على حمد أو ثناء .

وسورة الفاتحة فضائلها كثيرة مشهورة ، وبعض المفسرين يذكر فضل السورة قبل الشروع فى تفسيرها ترغيباً وحثًّا على حفظها ، وبعض آخر يؤخر ذكر الفضائل لأن الفضائل صفات متعلقة بمجموعها ، والمتعلق بالمجموع يتأخر ذكره عن ذكر المجموع ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب (رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَالاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلاَنَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ) .